إلزام شركة فنادق سداد 22 ألف دينار فواتير استهلاك المياه الجوفية

أيدت المحكمة الاستئنافية الإدارية العليا حكما بإلزام إحدى شركات الفنادق سداد 22 ألف دينار لوزارة شؤون البلديات والزراعة قيمة تعريفة استهلاك المياه الجوفية من طبقة الدمام مدة 4 سنوات، وفقا لأحكام المرسوم بقانون رقم 12 لسنة 1980 بشأن تنظيم استعمال المياه الجوفية.

وكانت وزارة شؤون البلديات قد رفعت دعواها التي أشارت فيها إلى أنها خاطبت المدعى عليها لإعلامها بشأن البدء في تطبيق فرض التعريفة الرسمية على استهلاك المياه الجوفية من طبقة الدمام على اصحاب المصانع والشركات والفنادق ومن في حكمهم وتم ارسال جميع الفواتير إليها وعليه بادرت المدعى عليها بسداد 2900 دينار عن الفترة من يناير 2021 حتى ابريل 2022 فيما امتنعت عن دفع مبلغ المطالبة المقدر بـ22 ألف دينار عن الفترة من (نوفمبر 2016 حتى ديسمبر 2020) ورفعت دعوى تم رفضها لعدم تقديم تقرير خبرة.

إلا أنها عادت ورفعت الدعوى وقدمت تقرير الخبرة المبين فيه المستحقات على الشركة المدعى عليها، حيث قضت المحكمة بإلزام الشركة سداد مبلغ المطالبة بعد الاطمئنان إلى ما تضمنه تقرير الخبير، والذي خلص فيه إلى نتيجة مؤداها أن انشغال ذمة المدعى عليها بقيمة تعريفة استهلاك المياه الجوفية من طبقة الدمام خلال الفترة من نوفمبر 2016 حتى ديسمبر 2020.

إلا أن الشركة المدعى عليها لم ترض الحكم واستأنفت عليه على سند سبق الفصل في الموضوع إلا أن المحكمة أكدت أن المقرر في قضاء محكمة التمييز أنه يشترط في الحكم حتى يحوز حجية الأمر المقضيّ التي لا يجوز المساس بها أن يكون حكمًا باتًا حاسمًا للنزاع، وأشارت الى أن الدعوى سبق ورفضت بحالتها كتعبيرٌ عن امتناع المحكمة عن حسم النزاع المطروح عليها لنقص في موجباتَ الفصل تأسيسًا على عدم تقديم الدليلِ (تقرير الخبرة) مما يعد رفضًا للدعوى بحالتها وتكون له حجيةٌ موقوتة تزول بتغير ظروف الدعوى، ولما كان الثابت أن الوزارة أقامت الدعوى الماثلة مشفوعةً بالمستندات المؤيدة لطلباتها وهو ما يعد تغييرًا لظروف الدعوى عن سابقتها.

وأكدت أن الثابت من الأوراق وتقرير الخبرة المعد من الخبير المنتدب أن قيمة المياه المستخدمة 22400 دينار، ولما كانت المحكمة تطمئن إلى ما انتهى إليه تقرير الخبرة وتأخذ بما انتهى إليه من نتيجة محمولاً على أسبابه لقيامه على أسس سليمة وتعتبره مكملاً لأسباب حكمها، ولما كان ذلك وكانت المستأنفة لم تقدم ما يفيد سدادها مبلغ المطالبة، ما تُعد ذمتها مشغولة به، الأمر الذي يتعين معه القضاء بإلزامها بأن تؤدي للمستأنف ضدها مبلغ 22400.760 دينار.

وإذ أخذ الحكم المستأنف بهذا النظر فإنه بات جديرا بالتأييد لأسبابه وما تقدم من أسباب، ويضحى الاستئناف الماثل غير قائم على سند من الواقع أو القانون متعينا القضاء برفضه وتأييد الحكم المستأنف، وحيث إنه عن المصاريف فالمحكمة تلزم بها المستأنفة عملاً بحكم المادة (192) من قانون المرافعات المدنية والتجارية، فلهذه الأسباب حكمت المحكمة: بقبول الاستئناف شكلاً، ورفضه موضوعاً وتأييد الحكم المستأنف، وألزمت المستأنفة المصروفات.

فسخ تعاقد تصنيع رصيف عائم وإلزام المصنع رد 250 ألف دينار

ألزمت المحكمة الكبرى التجارية شركة لصناعة القوارب والأرصفة العائمة سداد ما يقرب من 50 ألف دينار لشركة خليجية قيمة رصيف عائم تم الاتفاق على تصنيعه إلا أنه قبل تسلم الشركة الخليجية تبين لها عيوب خفية وتسربت داخله المياه بسبب مواد غير مقاومة لمياه البحر وغير صالح للاستخدام للغرض الذي صنع من أجله.

وقال المحامي د. سالم غميض وكيل الشركة المدعية: إن في تفاصيل الدعوى أن موكله بصفته مالك مؤسسة، اشترى من المدعي عليها الأولى رصيفاً عائماً مقابل ثمن مقداره 250.500 دينار إلا أن الرصيف لحقت به العديد من

○ المحامي د.سالم غميض

العيوب الخفية، إذ صنع من مواد مخالفة للمواصفات المتفق عليها بين الطرفين فضلاً عن خلوه من العزل المائي، كما أن العوامات المستخدمة فيه غير كافية لجعله يطفو على سطح البحر بارتفاع آمن وأن العوامات غير عازلة للمياه ما جعل المياه تتسرب لداخله ما أفقده التوازن وتسبب في ميلانه وانخفاض المسافة بين مياه البحر وسطحه ما يعرضه لخطر الغرق.

كما تبين أن المواد المصنوع منها الرصيف غير مقاومة لمياه البحر ولا تتحمل الثقل وأن الأخشاب التي بني منها الرصيف غير مقاومة لمياه البحر وأن الجزء السفلي منه مصنوع من خشب عادي غير مقاوم للمياه، وأضحى الرصيف غير صالح للانتفاع به في الغرض الذي أُعد من أجله.

فيما قدّم تقرير خبرة، خلص إلى أن المواد المستعملة في بناء الرصيف غير مناسبة لبناء قطعة بحرية مناسبة للعمل في البحر وأن الخشب المستخدم في بنائه ليس خشباً بحرياً وأن الجزء السفلي منه مصنوع من خشب عادي غير مقاوم لمياه البحر وأن إصلاحه يتطلب إعادة بنائه من جديد بكلفة تفوق سعره الأصلي وأن إجمالي الخسائر التي لحقت بالمدعي بلغت ما مقداره 280.852 دينارا، حيث طالب في دعواه بفسخ العقد وإعادة الحال الى ما كان عليه قبل التعاقد ورد الثمن المدفوع وتعويضه عن الأضرار التي لحقت به جراء خطأ المدعى عليهم.

من جانبها أكدت المحكمة أنها اطمأنت للتقرير الفني المقدم من المدعي وتنتهي للقضاء بفسخ العقد المبرم بينهما وتجيب المدعي برد الثمن المدفوع لشراء الرصيف موضوع التعاقد المقضي بفسخه والبالغ مقداره 250 ألف دينار، كما أنها لا تطمئن للتقرير المقدم من المدعي عليها بأن ما لحق بالرصيف البحري كان بسبب إهمال المدعي وسوء استخدامه للرصيف ونقله من موقع إلى آخر.

ولهذه الأسباب قضت المحكمة بإلزام المدعي عليها أن تؤدي إلى المدعية مبلغا قدره 250 ألف دينار والفائدة القانونية بواقع 3 %من تاريخ الاستحقاق حتى السداد التام وتسلم الرصيف البحري من المدعي والزامها بالمناسب من المصاريف وأتعاب الخبير ومقابل توثيق الوكالة وأتعاب المحاماة.

الرأي الثالث

الصين.. تجربة وصناعة المواهب

محميد المحميد
malmahmeed7@gmail.com

لطالما رددنا المقولة الشهيرة: «اطلبوا العلم ولو في الصين» في إشارة إلى أهمية العلم والتعلم وإن كان بعيدا.. كبعد المسافة في السفر بين أي دولة عربية والصين.. ولكن مع تطور الأيام وتعاقب الأزمان، يبدو أن تلك المقولة الشهيرة يجب أن يتم تعديل صياغتها ونقول: «اطلبوا العلم من الصين».

لو اشتريت أي بضاعة ستجد أن للصين بضائع مثلها.. لو سافرت إلى أي دولة وإن كانت في غابات الأمازون أو جبال إفريقيا ستجد سائحا صينيا هناك.. لو وجدت أن العالم اكتشف جهازا جديدا ستجد أن الصين صنعت جهازا شبيها له وأرخص منه في اليوم التالي.. لو تجولت في شوارع أي عاصمة ستجد علامة صينية موجودة.. مؤخرا تم تدشين «شركة صينية» لتوصيل الطلبات في المنطقة والبحرين.. الصين موجودة في كل مكان.. وتصنع كل شيء.

الصين موجودة في التاريخ، ومؤثرة في الحاضر، وحجزت مكانا بارزا في المستقبل مبكرا.. لها ثقل سياسي وحجم اقتصادي، وتقدم عسكري وتطور تكنولوجي وحضور دولي، لا أدري لماذا نركز على الدول الأوروبية عند حديثنا عن التقدم وننسى الصين؟؟

بالأمس قرأت للأستاذ «محمد سالم» موضوعا عن التجربة الصينية في استقطاب المواهب، حيث يقول: في ظل التحولات العميقة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، أصبحت المواهب البشرية محور التنافس بين الدول، بعد أن تراجع دور الموارد التقليدية لمصلحة العقل المبدع القادر على إنتاج المعرفة والابتكار، وفي هذا الإطار، تبرز التجربة الصينية كأحد أبرز النماذج العالمية في بناء منظومة متكاملة لاستقطاب الكفاءات المحلية والدولية وتوظيفها في خدمة التنمية طويلة المدى.

لقد بدأت الصين مسيرتها التنموية معتمدة على اليد العاملة منخفضة الكُلفة، ما جعلها مصنع العالم لعقود، لكن مع ارتفاع الأجور وتزايد المنافسة الدولية، أدركت القيادة الصينية ضرورة الانتقال إلى اقتصاد قائم على المعرفة، ووضع رأس المال البشري في مقدمة الأولويات الوطنية، ومن هنا تبنت الدولة رؤية تعتبر المواهب مورداً استراتيجياً يعادل في أهميته الموارد الطبيعية.

وترجمت هذه الرؤية عبر سياسات وبرامج وطنية واسعة، لم تترك فيها مسألة جذب المواهب لقوى السوق وحدها، بل تدخلت مباشرة من خلال تمويل سخي، وحوافز متنوعة، وبناء أطر مؤسسية تربط بين الحكومة والجامعات ومراكز البحث والقطاع الخاص.

ويُعدّ ((برنامج الألف موهبة)) مثالاً بارزاً، إذ استهدف استعادة العقول الصينية المهاجرة، وجذب خبرات عالمية مرموقة، مقدماً لهم رواتب تنافسية، ودعماً بحثياً كبيراً، وتسهيلات إدارية تُعزّز قدرتهم على الابتكار، كما أولت اهتماماً خاصاً بالشباب وروّاد الأعمال في القطاعات التكنولوجية المتقدمة، مثل الذكاء الاصطناعي وأشباه الموصلات، إدراكاً منها بأن بناء قاعدة واسعة من الكفاءات الشابة، هو مفتاح المنافسة المستقبلية، وتزامن ذلك مع استثمارات ضخمة في الجامعات ومراكز البحث، ما أسهم في صعودها عالمياً، وزيادة إنتاجها العلمي وبراءات الاختراع.

لقد أثمرت جهود الصين عن نجاحات واضحة، انعكست في التقدم السريع للصين في مجالات علمية وتكنولوجية متعددة، مؤكدة أن الاستثمار في الإنسان هو الطريق الأكثر فاعلية لبناء اقتصاد قوي ومنافس عالمياً.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
(يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ﴿٢٧﴾ ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً ﴿٢٨﴾ فَادْخُلِي فِي عِبَادِي ﴿٢٩﴾ وَادْخُلِي جَنَّتِي)
صدق الله العظيم

بقلوب مؤمنة بقضاء الله وقدره

يتقدم رئيس جامعة البحرين للتكنولوجيا ورئيس وأعضاء مجلس الإدارة والهيئتين الأكاديمية والإدارية وجميع منتسبيها بأحر التعازي وأخلص المواساة إلى عائلة المرحوم بإذن الله

الدكتور أحمد كمال الدين محمد حسن عز الدين
نائب رئيس مجلس إدارة جامعة البحرين للتكنولوجيا

سائلين المولى العلي القدير أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته، ويسكنه فسيح جناته ويلهم أهله وذويه الصبر والسلوان

إنا لله وإنا إليه راجعون